محضر الجلسة السابعة والخمسين

التاريخ: الثلاثاء 15 رمضان 1437 (21 يونيو 2016).
الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعة وخمس وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة العاشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الكلمة أو الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

قد توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، يخبر من خلالها المجلس أن السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي يتعذر عليه حضور أشغال الجلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء وذلك لارتباطه بنشاط ملكي.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق العدالة والتنمية، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير الداخلية، حول موضوع نشر النتائج التفصيلية للانتخابات الجماعية والجهوية إلى جلسة لاحقة.

وبمراسلة ثانية من رئيس الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير الداخلية حول موضوع تدبير المرحلة الانتقالية للجماعات الترابية إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 21 يونيو 2016 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 20 سؤالا.

كما نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد بعد نهاية جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على عدد من النصوص التشريعية الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني وموضوعه التعمير بالعالم القروي.

في إطار التسيير، في إطار التسيير السيد المستشار.

تفضل في إطار نقطة نظام.

السيد المستشار عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

أجدني مضطرا مرة أخرى لأخذ نقطة نظام، لأذكر رئاسة المجلس بأنني وجهت رسالة إلى مكتب المجلس في موضوع التنبيه الذي وجه إلي في جلسة..

السيد رئيس الجلسة:

ما عندها علاقة بالتسيير، السيد الرئيس، تسيير الجلسة.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

لا، عندها علاقة. لا، عندها علاقة.

السيد رئيس الجلسة:

ما عندها علاقة بتسيير الجلسة.

إلا سمحت لي.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

لأنه المفروض، أنا طلبت في إطار المادة 155 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

للتذكير فقط السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

واخليني غير نكمل نقطة نظام، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لا، ماشي في تسيير الجلسة.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

في تسيير الجلسة، لأنه من المفروض تعطيني الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا ماشي في تسيير الجلسة.

أعتذر السيد المستشار، أعتذر السيد المستشار، ماشي في تسيير الجلسة.

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني، أخواتي المستشارات المحترمات،

السيد الوزير، عندي واحد جوج دالأسئلة من الفريق الحركي.

ماذا أعدت الحكومة لسكنة العالم القروي لتخليصه من تعقيد المساطر الخاصة بالبناء؟

ثانيا، ألم يحن الوقت لإحداث مؤسسة تعميرية تهم بسياسة التعمير بالعالم القروي وتسهر على تتبع المشاريع التنموية المبرمجة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة، تفضل.

السيد إدريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنا أعي تماما الأهمية اللي كيعطيها الفريق ديالكم لهاذ الموضوع ديال العالم القروي وكذلك الفرق الأخرى.

ففعلا القوانين اللي كنشتغلو بها في العالم القروي ديال التعمير هي 12.90، وصلت الحد ديالها، وما في الإمكانش ديالها تمشي أكثر ملي أعطت.

الآن، أنا متفق معك على أننا أصبحنا فقط نعيش مساوئها، لأنه شحال ما زيرنا على المواطن، شحال ما كيمشي يدير العشوائي، كيتفرض علينا أننا نلقاو حل، أخذينا مبادرة بعد أيام دراسية عملناها مع مختلف الفاعلين في القطاع، وأرسى الأمر على أننا مرحليا نقيم مشروع مرسوم، اللي هو الآن ما يزال هاذي واحد المدة ديال الأشهر ما بين الوزارات المختلفة، كنتمناو أنه نوصلو للإفراج عنه في أقرب الأوقات.

وشكرا.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية، اسمح لي، التي تتعلق بإحداث وكالة خاصة بالعالم القروي، لا أعتقد أن فيها فائدة، على اعتبار أن المجال القروي والمجال الحضري هما مجالين متكاملين، ولكن اخذينا مبادرة أيضا من أجل إزالة التسمية، نبدلو السمية ديال (L'agence urbaine) ردوها (agence) ديال التعمير، نردوها وكالة التعمير ما تبقاش اسمها مرتبط فقط بالمجال الحضري، هذا أمر اخذيناه بعين الاعتبار، وأرسلناها في المساطر التي يجب أن يمر منها الملف، وننتظر أيضا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا كنشكرك السيد الوزير على هاذ المجهودات الجبارة التي كتقوموا بها على صعيد الوزارة.

ولكن احنا راه كنتأسفو، السيد الوزير، على هاذ المشروع اللي مازال ما بغاش يخرج، هاذ المشروع مرسوم اللي باقي مقبر، ما عرفناش واش في الأمانة العامة للحكومة ولا في وزارة الداخلية ولا في ..؟

الآن معكم وزير الداخلية، فاحنا كنعيشو مشاكل، السيد الوزير، مع العالم القروي، راه لا يعقل العائلة كلها، الجد ما عندوش هكتار، ودابا كنفرضو على واحد الإنسان نقول له بْني في هكتار.

راه لا يعقل، السيد الوزير، راه لا يعقل كتقولوا على ذاك السيد حتى ذاك نص خدام اللي أعطاك باك باش تسكن فيه سير بيعوا ودير كروسة وسير للشارع، هذا هو المفهوم الدقيق، السيد الوزير، وحدى راه كتعيش هاذ المسائل كرئيس جماعة، راه كتعيش هاذ المشكل اللي احنا كنتخبطوا فيها، زايدون على هذا كنفرضو القانون اللي هو مفروض في حي الرياض ولا في شارع محمد الخامس ولا في شارع محمد السادس، وكنفرضوه على واحد ساكن في البادية، باقي كيعيش مع المسائل ديالو.

ولهذا السيد الوزير، احنا اللي كنطلبو منكم وبصدق، السيد الوزير، باش هاذ المشروع كنطلبوه يخرج لحيز الوجود، راه لا يعقل باش نفرضو على واحد، وزيادة على هذا، السيد الوزير، درتوا لهم 20 درهم للمتر (couvert)، فلا يعقل باش نقول لواحد السيد أجي، سير سكن في البادية ونجي نطبقو عليك المسائل، المعايير اللي هي، أجي دير البلان، دير هاذي، دير.

ولهذا السيد الوزير، احنا كنتمناو فيكم الخير والخير الكبير لهاذ البلاد.. راه ما اعطيناهومش باش يخدموا، ما اعطيناهم وزينات، ما درنا لهم حتى شي حاجة فين نسكنهم، على الأقل نخليوهم يبقاو شادين لنا المناطق

ديالهم، حتى هذاك الخدام ولا نص خدام اللي أعطاه باه باش يمشي يسكن فيه واستقر فيه هو ووليدتو، كنقلو ليه سير.. كنضغطو عليه، إما كيف ما قلت السيد الوزير، إما نشجعو البناء العشوائي، كيبات في رقية وفي الصباح كيصبح باني، راه ما يمكنش كل دوار وكل قرية نديرو لها مقدم وقايد وشيخ، وهاذ الشي كل شي كيرجع لرؤساء الجماعات والقياد اللي كياكلوا فيه الشحط.

ولهذا احنا اللي تنطلبو منكم، السيد الوزير، ترفقوا بهاذ الناس، إما كيف ما قلت نديرو وكالة ديال البناء للعالم القروي ولا نديرو وكالة تعمير ونحبسوها في هاذ الطرف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب، لا، مازال الوقت، عندك الوقت، تفضل.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

إلى تعطل هاذ النص معناه أن التعمير عندو أهمية قصوى، معناه أنه كاين تخوفات كثيرة أيضا من طرف الحكومة، ما خصناش نضيعو الأراضي الفلاحية، ما خصناش نخلقو مشاكل جديدة، ما خصناش نفتحو المجال للبناء العشوائي بطريقة غير معقولة.

هاذي تخوفات اللي الجميع يعيشها، ولكن الجميع حاس بأنه يجب أن نقوم بشيء ما، الآن كنقومو به، هاذي كمرحلة، أما المرحلة والإصلاح الحقيقي وهو الذي أمر به صاحب الجلالة في خطابه اللي وجهو في الصخيرات بمناسبة انعقاد ديال اللقاء حول العقار، طلب صاحب الجلالة بأن نعيد النظر في المنظومة كلها ديال التعمير، نحن نشتغل على هذا الأمر منذ أكثر من 5 أشهر الآن، وتقدمنا في هذا الأمر ويدخل أيضا الرؤية الشمولية لابد أن تدخل العالم القروي ضمن الرؤية التي علينا أن نشتغل بها في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير وأشكركم على المساهمة.

ننتقل الآن إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الصحة، وموضوعه "الوضع الصحي بجهة درعة- تافيلالت".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، رغم كل المجهودات المبذولة من طرفكم والتي لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، إلا إن الوضع الصحي بجهة درعة- تافيلالت يبقى مقلقا وصعبا يتطلب منكم التدخل العاجل في هذه الجهة.

السيد الوزير المحترم،

إلى متى سيبقى هذا الوضع هكذا رغم أسئلتنا المتكررة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الشكر الجزيل لك السيد المستشار المحترم لطرحكم هاذ السؤال المهم جدا.

فالوضع الصحي على الصعيد الوطني، دائما أقولها وأكررها، صعب، بما في ذلك جهة درعة-تافيلالت.

ففي هاذ السؤال اللي طرحتيه رغم الصعوبات اللي ذكرتها فجميع الحكومات المتعاقبة حاولت ما أمكن أن تخفف من هذا الوضع وتحسن الوضع الصحي في هذه الجهة، فما عندناش الوقت الكافي باش نسردو جميع، رؤوس الأقلام فقط.

في هاذ الثلاثة سنوات ولا أربع سنوات الماضية ما أنجز وما هو في طور الإنجاز.

فيما يخص الموارد البشرية، غنبداو بالراشيدية اللي ركزت السؤال ديالك على الراشيدية وعلى تنغير.

الراشيدية إلى حدود اليوم كاين 45 طبيب عام، 58 طبيب اختصاصي و527 ممرضة وممرض، 2016 غناخد غير هاذ السنة هاذي بضع أسابيع التحق جوج ديال الأطباء عامون والتحق 12 طبيب متخصص زائد، إذن باش يصبح الوضع 59 طبيب عام و70 طبيب متخصص.

كذلك فيما يخص البنيات التحتية والتجهيزات ديال الإصلاح وتوسيع المركز الاستشفائي بالراشيدية اللي أصبح فيه 309 سرير غتنهي الأشغال أواخر هاذ السنة.

كاين بناء مستشفى بأرفود 80 سرير اللي وصل تقدم الأشغال حوالي 20%، بناء مستشفى الريصاني ديال 45 سرير جديد (l'appel d'offre) غيتطلق يوم (5 juillet 2016) في هاذ السنة.

كاين بناء وتجهيز وتشغيل مستعجلات القرب ديال الريصاني وتنجداد،

كاين كذلك بناء مع المجتمع المدني بناء مركز تصفية الدم بالريصاني اللي وصلو الأشغال 95% وكان عندي لقاء معهم هاذي مدة 10 أيام باش تنوجدو كيفاش غادي نشغلوه.

فيما يخص تنغير، تزادو غير هذه السنة 11 اختصاصي و5 أطباء عامون، هاذو اللي تنديوي عليهم هاد الأطباء المتخصصون التحقوا كلهم، لا فيما يخص الراشيدية لا فيما يخص تنغير.

كاين بناء مستشفى جديد بتنغير على واحد المساحة ديال 120 سرير ديال 6 الهكتارات اللي الدراسات انتهت.

كاين بناء وتجهيز وتشغيل مستشفى قلعة مكونة اللي هاذي بضعة شهور بدا خدام.

كاين كذلك بناء وتجهيز مستشفى بومالن دادس اللي الأشغال وصلت 70%.

هذه رؤوس أقلام يعني لا الحكومات المتعاقبة لا هذه الحكومة تتحاول تدير مجهود، أنا تنظن ما غاديشاي نحلو جميع المشاكل، ما حليناش القسط الكبير، ولكن مجهود في إطار تسوية الوضعية في هذه الجهة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، أشكركم على جوابكم.

فرغم كل المجهودات التي تبذلونها بهذه الجهة، إلا أنه تبين مع مرور الوقت سوء التدبير في هذا المرفق، فمريض إقليم تنغير مثلا لا يستقبل بمستشفيات ورزازات والراشيدية، راه كيمشيو وكيخليوهم يومين، 3 أيام، واش كاين تنسيق؟ وكيقولوا لنا عندنا الأطباء، بغينا حتى (la liste) ديال الأطباء ديال تنغير، راه هاذ الشي كتعيشو الساكنة، أنا كنبلغ لكم الشي اللي تتعيشو الساكنة، ماشي راه زعما تنجيو باش غير نبانو للناس في التلفزة ولا نهدرو، راه يعني واحد الشي اللي ما كيتصورش.

تصور واحد ممرس يومين في الراشيدية وما كاينش اللي يستقبلو، واحد كيموت وكيقولو لا رجع لتنغير، كيفاش غادي يرجع 130 كيلومتر؟ وخاصة فهاذ الحرارة، يعني راه مستحيل يعني باش يبقى هذا الوضع يعني هكذا، يعني راه واحد الإشكال اللي خاصو ما نعرف، راه خاصكم تنتقلوا بالأطر ديالكم لعين المكان تشوفوا فين تيعيشوا الساكنة وتشوفوا الجبال فين تيعيشوا الساكنة.

إقليم تنغير، يعني راه المستشفى ديال إقليم تنغير محطة طرقية، كتجي وأنت عارف بلي غادي يعطيوك الورقة، التذكرة باش تمشي للراشيدية أو لا ورزازات، كتوصل لورزازات اللي هو مليء بالقطط، راكم عرفتو المشكل ديال هذاك السينمائي يعني اللي طاح عليه دخلوه للغرفة عامرة بالدم ومن بعد نقلوه للدار البيضاء والحمد لله، واش أحنا كاع غادي نجيو للدار البيضاء؟ ما غاديش كاع نقرا هاذ الوراق، السيد الوزير، راه مشكل.

في زاكورة مثلا في تفتشنا المركز الصحي في جماعة تفتشنا ما عندهومش هذاك الدواء الأحمر (l'eosine)، يعني ما عندهمش المستشفيات، ديال أنيف مثلا راه من 1978 مبني ب (l'amiante) يعني خاصو يتبدل، عرفت بلي درتو اتفاقية معهم باش يعني تسرعوا في هذه الوتيرة، راه يعني ماشي معقول هاذ الوضع الصحي ديال جهة درعة-تافيلالت.

الناس تتعاني وذيك المنطقة راكم عارفين السكان ديالها، يعني الناس كرماء، يعني الناس باغيين غير شوية ما باغيينش بزاف، يعني خاصنا ندركو هاد الموقف.

ونزيد لكم، السيد الوزير، دابا احنا في ذيك المنطقة راه عندنا دابا في الحرارة الأفاعي وعندنا العقارب، خاصكم تدعمونا بذاك الدوا ديال السم، ما يمكنش تعضني لفعى ولا تلعسني العقرب وخاصني نمشي 150 كيلومتر للراشيدية أو لا لورزازات، يعني ذوك المصحات اللي تما قرابين للمراكز خاصهم يدعموا بهاذ الدوا وخاصة وعاجلا، السيد الوزير.

وشكرا، احنا تهدرو بالغيرة ديال المنطقة وهاذيك الساكنة راه كتعاني واحد التهميش في جميع القطاعات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية وعددها 8، والسؤال الأول حول "إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الجماعات الترابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات المحترمات،

سؤالنا هو متعلق بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الجماعات الترابية.

تمثل الأعمال الاجتماعية وسيلة غير مباشرة لدعم الوضعيات المادية

لموظفي الجماعات الترابية، وهذه المؤسسة إن وجدت تتحمل قسط كبير من التكاليف الاجتماعية وتمويل حصص من التحملات العديدة التي يتحملها هؤلاء الموظفين الذين يقدمون خدمات جد مهمة، خدمات القرب.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

لماذا لم يتم إحداث هذه المؤسسة والحاجة ماسة إليها منذ سنوات؟

وما هي الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لإحداث هذه المؤسسة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الشرقي الضريس الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

جوابا على السؤال الذي تفضل بطرحه السادة المستشارون المحترمون حول موضوع إحداث جمعيات اجتماعية لأطر وموظفي الجماعات الترابية.

أولا، أود أن أذكركم أن وزارة الداخلية في إطار دعم الجانب الاجتماعي لموظفي وأعوان الجماعات الترابية من بين الأهداف ديالها إحداث هذه المؤسسة للأعمال الاجتماعية، واللي المهمة ديالها هي دعم الخدمات الاجتماعية لفائدة هذه الشريحة من الموظفين.

الآن كاين أرضية ديال مشروع قانون يتعلق بإحداث هذه المؤسسة، هو في الطور الأخير من الإنجاز ديالو، وسوف يعرض إن شاء الله مستقبلا على المسطرة التشريعية.

رغم ذلك فوزارة الداخلية أخذت بعض التدابير التي تهم النهوض بالجانب الاجتماعي للموظفين الجماعيين، سواء أثناء مزاولتهم لمهامهم أو بعد إحالتهم كذلك على التقاعد، عندهم التغطية الصحية لجميع الموظفين ومستخدمي الأعوان الجماعات الترابية.

كاين هناك نظامين مجانين للتأمين، كاين التغطية الصحية التكميلية (l'assurance maladie complémentaire) سواء داخل أو خارج المملكة، وعندهم الإسعاف والنقل الطبي داخل المملكة، والتي يتم بشأنها رصد غلافي مالي سنوي يقدر ب 30 مليون درهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نتمنى أن يتم إحداث هذه المؤسسة لأن حقيقة نحن نستغرب هذا التأخير، هذا قطاع من حيث العدد هو القطاع الثاني في الوظيفة العمومية بعد قطاع وزارة التربية لوطنية.

هذا القطاع انتظر منذ سنة 2000 أجابت وزارة الداخلية ممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على أنها عازمة على تأسيس هذه المؤسسة، وجاء بعد ذلك اتفاق فاتح يوليوز 2002 بالقطاع مع المركزيات النقابية وتم فيه تجديد هذا الالتزام، وتجدد مرة ثالثة في اتفاق 19 يناير 2007.

هذا القطاع، السيد وزير الداخلية، من حيث العدد هو الثاني ومن حيث الحاجة هو الأول، بحيث أن عدد الموظفين مرتبين في السلالم من السلم 8 فما دون يشكلون أزيد من 70%، تأسست مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية في قطاع وزارة التربية الوطنية، ثم بعد ذلك تلتها مؤسسة في وزارة المالية، وزارة الصحة، وزارة الفلاحة، قطاع المياه والغابات، ونحن لا ندري متى سيتم إحداث هذه المؤسسة والحاجة كبيرة بهذا القطاع.

وبطبيعة الحال سنة 2010، ونحن نثمن هاذ المجهود الذي بذل من طرف وزارة الداخلية ولاسيما من طرف السيد المدير العام السابق الكاتب العام السابق لوزارة الداخلية الحالي، الذي توصل في إطار التوافق إلى التوجهات العامة للقانون حول الحكامة الإدارية لهذه المؤسسة، التمويل المالي تقريبا ب 1% من كتل الأجور للجماعات الترابية، التسيير، الاختصاصات التي ستكون من اختصاص هذه المؤسسة.

ولكن لحد الآن لازال الانتظار قائم، حتى التغطية التكميلية، السيد الوزير، فوجئ موظفون في القطاع بحذف بعض التغطيات التكميلية من طرف شركة "سهام" المتعاقد معها وزارة الداخلية، وتم توجيه سؤال كتابي في الموضوع إليكم.

نحن ننتظر الجواب بهذا الشأن، لأن الموظفين والموظفات بهذا القطاع لازالوا ينتظرون حل لهذا المشكل في إطار التغطية التكميلية، وكذلك إحداث هذه المؤسسة الهامة بالنسبة إليهم وبالنسبة لأهمية هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، هاذ القضية ديال حذف بعض الأمور في التغطية الصحية ما فخبريش، ولكن نجاوبك إن شاء الله بإذن الله، وتنظن بأنه إذا كانوا الإخوان في الاستماع للجلسة راه يقدروا يدخلوا مباشرة عند الشركة.

اللي بغيت نقول لك بأنه تنظن على أبعد تقدير في بداية السنة 2017، تنظن بأنه هاذ القانون غادي نجيبوه إن شاء الله بإذن الله ونعرضوه.

كاينة قضية أخرى بأنه زيادة على هاذ المبادرات اللي قولت لك وهذاك الشيء، كاين هناك أنهم موظفين جماعيين تيستفدوا من الخدمات ديال مؤسسة الحسن الثاني لرجال السلطة، عندنا أكثر من 10.000 موظف تيستفدوا من جميع الأعمال.

ونتمناو بأنه ملي تحدث المؤسسة ديالهم يخففوا حتى العبء على المؤسسة ديال هذاك الشي والآخرين يستافدوا أكثر إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "أوضاع العاملين بقطاع الجماعات الترابية"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، ألم يحن الوقت للإنكباب الفعلي على ملف العاملين بقطاع الجماعات الترابية وفتح الحوار مع الجامعة الوطنية للجماعات المحلية المنضوية تحت الاتحاد المغربي للشغل، هذا الحوار الذي لم يفتح منذ 2012؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

أولا، اللي نبغي نقول بأن موظف الجماعات الترابية بحالهم بحال الموظفين ديال الإدارات العمومية تيستافدوا من نفس نظام الأجور والتعويضات.

كذلك هناك بعض الجماعات وأغلبية الجماعات تتوفر على جمعية الأعمال الاجتماعية.

القضية ديال الحوار أنه اللي في خباري أنه آخر حوار مع بعض النقابات أنه كان في دجنبر 2015، هذا اللي عندي أنايا، وبأن الوزارة كذلك ما عمرها قفلت باب الحوار، لأنه بعض الأمور ديال وزارة الداخلية أنه تتستقبل الناس، تتحاور مع الناس، تتحاول تحل المشاكل، ما غاديش نسدوا الباب في وجه النقابات اللي تمثل الموظفين وهي عندها دور اجتماعي مهم بالنسبة لنا احنا كوسيط بين وزارة الداخلية وبين هاذ الموظفين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما عنديش شي تعقيب إنما عندي توضيحات، يعيش قطاع الجماعات الترابية أوضاع أقل ما يمكن أن نقول عنها مزرية، التي يمكن تلخيصها:

- ضعف القدرة الشرائية للعاملين بالقطاع، نظرا لترتيب أغلبهم في سلالم 6-8 وعددهم يقارب ثلثي موظفي الجماعات الترابية، وأغلبهم متوفرون على شواهد جامعية، دون إدماجهم واستفادتهم من السلالم المناسبة لهذه الشواهد وأجورهم لا تتجاوز في أغلبها 4000 درهم؛

- شطط في استعمال السلطة من طرف بعض رؤساء المجالس والمنتخبين، بما فيهم الذي يمنع عليهم القانون الفصل 36 من الميثاق الجماعي؛

- التدخل في التسيير الإداري وهؤلاء يفضلون التعامل المهين والحط من كرامة العاملين بالجماعات الترابية، مستغلين في ذلك مواقعهم، هذا الشطط يصل إلى حد تشغيل هؤلاء في المنازل، سائقين أو حراس أو طباخين، وصحة العزل من العمل لأسباب غير قانونية كما هو حال الموظفة نعيمة بن شيحة بجماعة غياثة الغربية بإقليم تازة، والتي رغم إنصاف القضاء فوضعيتها مازالت على حالها؛

- التضييق على الحريات والحقوق النقابية المكفولة دستوريا داخل بعض الجماعات الترابية، بمجرد تأسيس مكاتب نقابية ينطلق مسلسل التضييق والتحرش بالنقابيين وعدم فتح حوارات مع المسؤولين النقابيين محليا وجهويا وإقليميا من طرف رؤساء المجالس، وقد رفضت وزارة الداخلية إصدار تعميم على مجالس يحثهم على احترام الحق النقابي، في حين وجهت تهديدا مكتوبا يحذر من إرسال مفتشيات في حالة عدم الاقتطاع من أجر المضربين؛

- انعدام الخدمات الاجتماعية، فما زالت وزارة الداخلية إلى حدود الآن لم تفرج عن مؤسسات الأعمال الاجتماعية التي وعدت بإطلاقها منذ سنة 2010، وينظم الحوار مع النقابات منذ سنة 2002 حيث ظل مشروع مع

وقف التنفيذ، والآن بعد مرور 5 سنوات فإن وزارة الداخلية لم تتقدم بخطوة واحدة في الإفراج عن هذا المشروع الاجتماعي لأهميته المادية والمعنوية؛

- فوضى كبيرة في التسيير الإداري وتدبير شؤون الموارد البشرية بسبب سوء توزيع الموارد البشرية في الجماعات الترابية، وعدم الاستفادة من الكفاءات المتوفرة بهذه الجماعات، وعدم ربط التكوين بالترقية وإقفال جميع معاهد التكوين التابعة لوزارة الداخلية؛

- الزبونية، السيد الوزير، والمحسوبية في الاستفادة من التعويضات الخاصة بالأشغال الشاقة والملوثة والساعات الإضافية، رغم هزالتها السيد الوزير.

نطالب، السيد الوزير، بالتعويض عن الأخطار بالنسبة للممرضين والممرضات إسوة بزملائهم في باقي القطاعات.

السيد الوزير،

نطالبكم من هاذ المنبر، فتح باب الحوار مع الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية والدعوة إلى إشراكها في التفكير والاقتراح، ونتأسف لكون هذا الحوار لم يفتح منذ سنة 2012 رغم رسائلنا المتكررة، والنداءات العديدة والوقفات والاحتجاجات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيدة المستشارة.

(le réquisitoire, il est long)، فيه شي حاجة اللي من اختصاص وزارة الداخلية، ولكن فيه أكثر من 70% من هاذ المشاكل اللي أثرتيها، ولا ذاك الشي، من اختصاصات رؤساء المجالس الجماعية، كيف ما تتعرفي الدستور جاب التدبير الحر، هذا مفضي منو.

ولكن، هذا ما تيمنعش أن وزارة الداخلية تتوجه دوريات تحت إشراف السادة الولاة والعمال، للرؤساء ولا شي حاجة، تحثهم على احترام القانون كما قلت الحق النقابي ولا هاذيك، إلا كاينين حالات اللي يمكن نعالجوهم، احنا مستعدين نشوفوهم وهذاك الشي.

القضية ديال المؤسسة، كيف ما قلت، تمناوا أنه في فاتح في بداية 2017 إن شاء الله، نحطو القانون ديال هاذ المؤسسة ديال الأعمال الاجتماعية ديال، هاذاك الشي.

الحوار، أؤكد لك أنه وزارة الداخلية متفتحة على الحوار، ومستعدين في أي وقت لاستقبال ديال الجامعة الوطنية التابعة للاتحاد المغربي للشغل.

الالتزام شخصي وكذلك ديال المؤسسة ديال وزارة الداخلية أنه وقت ما حطيتي طلب موعد ولا شي حاجة مستعدين نستقبلوه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

البرنامج الاستراتيجي لتحسين تدبير شؤون الجماعات السلالية، موضوع السؤال الثالث الموجه للسيد وزير الداخلية.

تفضل أحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لبسط السؤال.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد وزير الداخلية المحترم،

بادرت الدولة إلى نسج وإطلاق مبادرات تروم تحسين أداء الجماعات السلالية، مبادرات توجت بالرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الرسالة التي دعت إلى رفع الصبغة الجماعية، وتمكين ذوي الحقوق من تملك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر السقي مع مجانية التمليك ومع إعفائهم من كامل الرسوم والمصاريف المتعلقة بعملية التحفيظ العقاري.

سؤالنا، السيد الوزير المحترم، اليوم يهم مفردات وملامح واقع التدبير واستغلال هذه الأراضي، نتائج وأثار المخططات، وأخرها مخطط 2013-2015، ثم الأفاق المستقبلية لجعل هذه الأراضي الجماعية في صلب العملية التنموية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، أنا غادي نعطيك النتائج ديال البرنامج اللي كانت أعدته وزارة الداخلية:

أولا: ضبط المعطيات العقارية للجماعات السلالية على شكل كناش محتويات (un sommier de consistance) تمت المعالجة ديال 10 داملليون ديال الهكتار من أصل مبدئي 15 مليون هكتار.

المعطى الثاني، وهو ضبط المعطيات البشرية، وتحديد عدد الجماعات السلالية، وكذلك عدد النواب وذوي الحقوق.

اللي توصلنا ليه، كاينة في المغرب 3734 جماعة سلالية، 8215 نائب

ذوي الحقوق في طور الانجاز، مازال ما كملناش.

ثالثا، تحصين وتأمين الأرصدة العقارية الجماعية عن طريق التحفيظ، لحد الساعة كاينة مليون و300 ألف هكتار محفظة، مقابل 53 ألف هكتار اللي كانت قبل 2013، الآن اللي موضوع التحديدات الإدارية هو 8 داملليون ونصف ديال الهكتار، الموضوع لمطالب ديال التحفيظ من طرف وزارة الداخلية مليون ونصف ديال الهكتار.

(L'axe) الرابع وهو تسريع وتيرة التحفيظ العقاري للأراضي الجماعية. أولا، تم إبرام اتفاقية مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

خامسا، تحسين مستوى الدفاع عن مصالح الجماعات السلالية، تم إبرام 35 اتفاقية للدعم القضائي مع المحامين، المتابعة ديال 4645 قضية رائجة أمام مختلف المحاكم العادية والإدارية.

سادسا، توحيد الأثمنة المرتبطة بتثمين العقار الجماعي سواء عن طريق الكراء أو التفويت، كان هناك إعداد مرجعي للأثمان.

تسوية وضعية الاستغلالات غير القانونية عبر إبرام اتفاقيات مع الشركاء المعنيين، سواء أملاك الدولة أو المديرية العامة للجماعات المحلية أو المكتب الوطني للسكك الحديدية أو العمران.

الحوار الوطني اللي تابعتوه اللي كان في خمس محطات عبر المملكة، مكن من بلورة واحد مشروع اقتراح قانون ستغير بموجبه وتعدل القوانين الجاري بها العمل حاليا واللي هي راكم عارفينها من 1919 وهي موجودة.

كذلك تفعيل الرسالة الملكية الموجهة للمتناظرين بالصخيرات حول السياسة العقارية اللي كما ذكرتو للدولة يومي 8 و9 دجنبر 2015، تم الشروع في ورش تمليك الأراضي الواقعة في داوئر الري، راه كاين هاذ الشي وكاين حتى (l'exemption) من (les impôts) و (les droits d'enregistrement).

كاين تكثيف دورات التكوين ديال النواب والأطر والموظفين المركزيين والمحليين.

الآفاق المستقبلية احنا الورش مفتوح إن شاء الله ونتمناو أنه نكملوه معكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد فؤاد قديري:

نشكر السيد الوزير على المعطيات والإيضاحات التي وافانا بها.

السيد الوزير المحترم،

الخلفية التي تحكمت في طرحنا لهذا السؤال مرتبطة أساسا بالعقار وعلاقته بالمبادرة الوطنية والدينامية الوطنية اللي أطلقها سيدنا الله ينصروه مؤخرا، والرامية إلى النهوض بالعالم القروي وإنصاف شريحة لازالت ترصف في أغلال الفقر والحاجة رغم ما يدعيه البعض.

إذن العقار كيف ما كنعرفو، السيد الوزير، شكل وما يزال إحدى أهم الركائز اللي كتعتمدها الدول لتطوير اقتصادياتها وللدفع بعجلة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، والمملكة المغربية تعتبر من بين هذه الدول اللي كتراهن اليوم على احتياطها العقاري كمنطلق لإنجاح عدد من المشاريع التنموية ولفك مجموعة من المشاكل خصوصا منها المرتبطة بالجانب الاجتماعي والجانب البيئي.

لازلنا نعاني اليوم كدولة من مجموعة من الصعوبات، خاصة في ظل تعدد الأنظمة العقارية وفي غياب انسجام تام للمقتضيات القانونية المنظمة لهاذ العملية، والأراضي السلالية والأراضي الجماعية جزء من الإشكالية.

اليوم، السيد الوزير المحترم، حان الوقت لإعادة النظر في المنظومة، تكلمتوا على العديد من المنجزات، حان الوقت لإعادة النظر في المنظومة من حيث البناء والمقاصد، إعادة النظر في كل حلقات المنظومة، بدءا بهيئة التدبير واختصاصات كل هيئة وصولا إلى طرق استغلال هاذ الأراضي، مرورا بالمنطلقات الأولية لتنمية هاذ الأراضي، الإصلاح ديال المنظومة، تطهير الوضعية القانونية، واحنا كبرلمانيين لابد ما نتحملو مسؤوليتنا في هاذ الباب.

السيد الوزير المحترم،

كونوا على يقين اليوم أنكم بإدماجكم لهاذ الأراضي في العملية التنموية تقدمون خدمة ومكافئة لاقتصادنا الوطني، مكافئة لن تسعها عبارة، لن تعطوا فقط الإحساس بالإصلاح ولكن ستقدمون ما يقوي وما يدعم أركان هذا الإصلاح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال الرابع، موضوعه "مواكبة المشاريع المستفيدة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية".

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة نجاة كبير:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ورشا غير مسبوق في مجال محاربة الفقر والإقصاء، وقد تمكنت بالفعل من رفع المستوى المعيشي لآلاف السكان وتحقيق الكرامة لهم ولذويهم، وهو الأمر الذي جعل منها محط إشعاع وإعجاب قاري ودولي في آن واحد.

ولكن للأسف أفرزت الممارسة، وكما أكد ذلك التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، وجود ضعف في التأطير والمواكبة لجملة من المشاريع، وهو الأمر الذي لم يمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة مع ما يستتبع ذلك من إهدار للطاقات والأموال.

من هنا نسائلكم، السيد الوزير، عن الأسباب الكامنة وراء ضعف مواكبة بعض المشاريع المستفيدة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وعن مقاربة الحكومة لحل هذه المعضلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة، أشكرك على وضع هذا السؤال.

أنا متفق معك بأنه كاينين بعض المشاريع اللي تعثرات وما تمتش المواكبة ديالها وما نجحاتش وما وصلاتش للنتائج ديالها، هذا متفق معك وهذاك الشي.

ولكن راه في إطار لا المراقبة ولا التتبع ديال وزارة الداخلية، سواء عن طريق المفتشية العامة للإدارة الترابية أو كذلك المفتشية العامة للمالية، هناك افتحاص دائم لهاذ المشاريع وتقويم كذلك إلى كان هناك تعثرات وإلى كان ما وصلناش للأهداف ديالو.

ولكن هذا ما تيمنعش باش نقولو بأنه منذ انطلاقها أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أنها عبأت بزاف ديال الفعاليات وعبأت بزاف ديال المتدخلين لمواكبة هاذ المشاريع:

أولا، لضمان مبدأ الالتقائية، فضمان استمرارية ديال هاذ المشاريع.

كذلك أسلوب الشراكة والتعاقد من أجل تحديد مسؤوليات وواجبات الشركاء فيما يخص التصوير والمواكبة، تنشارك معانا المصالح الخارجية للدولة وكذلك الجماعات الترابية والنسيج الجمعوي.

تعزيز الكفاءات التقنية للجمعيات والتعاونيات عبر التشبيك (le réseautage) وتشجيع احترافية ومهنية الجمعيات.

المهم اللي كاين أننا ما أمكن تنحاولو أنه يمكن..

وكاين هناك نتائج جد إيجابية إلى أحصينا عدد المستفيدين من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي فات 10 دالملايين، المشاريع اللي أكثر من 40 ألف اللي ناجحة، أكثر من (la quasi-totalité) ديالها ناجحة، إلى كاين شي حاجة نصلحوها ونواكبوها حتى احنا معكم، إلى كان شي اقتراحات في هاذ الإطار وذاك الشي احنا نتعاونو معكم إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نجاة كير:

شكرا السيد الوزير.

صحيح أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حققت إنجازات كبيرة ومهمة، استفادت منها جميع فئات المجتمع، ونشيد بذلك.

ولكن رغم هذا كله تتبقى مكتسبات على درجة من الأهمية ومازالت تحتاج إلى المزيد من المجهودات، لأن عندنا مشاريع اللي هي تنجازت، ولكن لم تستغل أو تستغل بشكل ضعيف.

بالإضافة إلى أن هناك إنجازات اللي تعرف تعثر، ما تمش كاع الإنجاز ديالها، ودائما كيكون المشكل هو الموارد البشرية، إما لنقص العدد أو للتكوين.

بالإضافة إلى أن مسطرة التتبع والتقييم التي تمكن من مدى ضبط وتطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة في هذه المشاريع الممولة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومدى قياس أثرها على الفئات المستهدفة بقصد تحسين الأداء والوصول إلى النتائج الملموسة، قد تم تسجيل بشأنها مجموعة من المشاكل والعراقيل، وهاد شي أكدوا لنا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا المجلس الأعلى للحسابات، ثم بالنسبة للمفتشية العامة للمالية اللي قامت بافتحاص بشراكة مع المفتشية العامة لإعداد التراب الوطني.

دعنا نتساءل معكم السيد الوزير:

من المسؤول عن هذه العراقيل والمشاكل المسجلة من طرف كل هذه المؤسسات الوطنية؟ وما مآل هذه التوصيات والتقارير؟

ما هي النتائج المتوصل إليها من خلال تفحص وثائق عدد من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المتأخرة من طرف وزارة الداخلية؟

ألم يحن الوقت بعد من أجل وضع تقييم موضوعي وعلمي لهذا الورش الهام الذي انطلق سنة 2005 بأهداف نبيلة، والآن قد استكمل مرحلته الثانية الممتدة من 2011 إلى 2015؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير إذا رغبتم في ذلك في إطار التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيدة المستشارة.

أنا جاوبتك على التساؤلات الأولية، احنا كاين التقييم مستمر للمشاريع ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سواء من طرف المفتشية العامة للإدارة الترابية ومن طرف المفتشية العامة للمالية أو من طرف مثلا البنك الدولي، لأن عندنا مانحين دوليين راهم حتى هما متبعينا وتيقيموا وتيديروا (les degrés de rentabilité) ديال هاذ المشاريع.

فإذن إلى كان، أنا متفق معك أنه كاين بعض المشاريع التي فشلت أو ما وصلناش لنتائج فيها، متفقين عليها، لأسباب متعددة خاصة السبب الرئيسي وهو ضعف التأطير، كاينة، ضعف التأطير والتكوين وهذاك الشي.

ولكن راه كاين مجهود كبير اللي بذلتو الدولة بجميع المكونات ديالها، وخاصة وزارة الداخلية، لا تكوين الجمعيات ولا المساهمة في التأطير، وتنظن بأنه النتائج اللي وصلنا لها فهاذ العشر سنين نتائج مهمة وجد إيجابية، أننا كيف ما قلت حفظنا كرامة المواطن، رفعنا من العيش ديالو ومكناهم حتى الناس اللي كانوا عايشين فشي ظروف اللي ماشي هي هاذيك لقاوا أماكن اللي تيلجأوا لها، هذا كله الحمد لله بفضل هاذ المبادرة اللي هي كما قلنا، مشروع مغربي-مغربي بفضل المبادرة ديال سيدنا الله ينصرو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه، "إعمال القانون للحد من ظاهرة قضاء الشارع"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

الأستاذ تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

قبل أيام وفي ساحة جامع الفنا وهي الساحة التي هي عنوان للمغرب كبلد على وجه هاذ الكرة الأرضية، سمعنا أن من سمح لنفسه ونعت نفسه بجماعة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" ليتوجه إلى المواطنين ويزجرهم بغير حق.

هذا جزء من ظاهرة مجتمعية فيها هاذ الجانب وفيها جانب آخر، من يريد أن يقتص لنفسه من حالات السرقة أو غيره.

لكن، هذا خطر على المجتمع، خطر على القانون، وخطر أيضا على تماسك الدولة وتماسك المجتمع.

كيف تنظر وزارة الداخلية في الجانب المتعلق بها إلى هذه الظواهر المجتمعية المشينة والمقلقة في نفس الآن؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا خاصنا نديرو الفرق بين ما اللي هو صحيح واللي ماشي صحيح، كاين هناك بزاف ديال الشائعات، مثلا آخرها مراكش أنه الأمن الوطني أنه ألقى القبض على واحد جوج دالشباب وذاك الشي في النهار ذاك الشي ما كيناش، الأخرى يمكن نكون معك واضح ذاك الشي.

الأمر الثاني، هو أنه حتى واحد ما يبغي لبلادنا أنه شي واحد يدير شرع يدو، مرفوض رفضا تاما أنه شي واحد يدير شرع يدو، كاينين هذوك الحالات اللي سواء النازلة ديال سلا، واللى ديال بني ملال، كاينة خدمنا داك الشي لهذا، واللى الأدهى والأمر هو ذاك الشي هو اللي وقع في الحرم الجامعي.

إيه هذاك صعيب الأمور ديالو، ولكن الدولة أنه التعليمات واضحة بلا ما نقول صارمة لأنه خاصها تكون التعليمات دائما في هاذ الميدان تكون صارمة دائما، التعليمات واضحة تعطات أنه الفاعلين ديال هذاك ديال مكناس أنهم يتلقى عليهم القبض في الحين وذاكشي وفعلا 10 ديال الناس اللي قاموا بهذاك العمل المشين في حق هذيك السيدة هذكشي تلقى عليهم القبض كلهم وتقدموا للعدالة، ونتمنى أنه العدالة تقول في حقهم هذاك الشي.

أنا معاك أنه الدولة تكون حاضرة وما نسمحوا حتى لشي واحد أنه يبدا يقوم هو بذاكشي هذاك.

المصالح الأمنية تتقوم بالواجب ديالها، السادة الولاة والعمال عندهم تعليمات واضحة في هاذ الميدان يتخذوا إجراءات حازمة ولو دائمة في ذاك الميدان، كذلك أنه ذاك هاذ السلوكات المنحرفة وذاك الشي من غير الدور الأمني ديال وزارة الداخلية والمصالح الأمنية وذاك الشي خاص جميع الناس كلها تكون تقوم بواحد الدور في هاذ الميدان سواء لا الفاعلين الجمعويين ولا التربويين ولا السياسيين ولا ذاك الشي وما نحملوش غير الأمن وحده المسؤولية ديال هاذ الشي يتعاونوا الجميع، ولكن هذا ما المسؤولية الأخيرة تنقولها بأن الأمن ولكن نتعاونو الجميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك الأستاذ السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

نحن لا نختلف في الخطاطة اللي جاوبتو بها السيد الوزير، لكن يجب

أن نميز بين شيئين كاين صنف أول اللي بغا يدير القصاص بيدو ويمكن يتجسد في تطواف بعض السارقين أو شي حاجة من هذا القبيل، وهذا ليس له خلفيات ممتدة فكريا وإيديولوجيا، لكن الصمت الأخطر هو الذي عندو خلفية إيديولوجية وخلفية سياسية.

ما ذكرتموه فيما يتعلق بالحرم الجامعي بمدينة مكناس هاذي خلفية إيديولوجية واضحة ولكن هناك أيضا في الجانب الآخر من التطرف هناك من يغذي خطاب الكراهية وخطاب الحقد وخطاب أن نقوم نحن بأيدينا ما لم تستطع الدولة القيام به، وشفنا هاذ الحالات ما يتعلق بحالة الإفطار في رمضان لمواطنين تعقبهم مواطنين، في حالات لباس وكانت الحالة في إنزكان، في حالات المثلية واللي كانت في فاس وغيرها وبني ملال.

لذلك، فهذا ليس إجراء ديال مواطنين عاديين ولكن هاذو إجراء ناس متشبعين بثقافة إيديولوجية دينية ممتلئة بالكراهية والحقد وهاذي لا تختلف ونظريتها أيضا ما وقع في مكناس هاذي لا تختلف في شيء عن الإرهاب.

لذلك، وجب التعامل مع هذه الظواهر، كما نتعامل مع الإرهاب لأنه خطير على المجتمع خطير على تماسك المجتمع وخطيرة أيضا على أمام الناس في..

لذلك، فالحاجة تقتضي ليس فقط الدولة هي المسؤولة ولكن الجانب التربوي ضروري، الجانب الثقافي والجانب .. ضروري، لذلك فنتمنى أن كل الفاعلين السياسيين المؤمنين بالمؤسسات أن ينخرطوا في هذا المشروع لأنه ماشي في مصلحتنا، وماشي في مصلحة المواطن، وماشي في مصلحة بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى لكم.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السي فاتحي.

غير أنا متافق معاك، حتى المثل اللي صغتو، ماشي زعما (c'est pas) فيها (c'est un titre indicatif) زعما غير تنشير ليه، وهذاك الشي هذا.

ماغادين نفرقو لا بين هاذ التطرف المذهبي ديال هاذ الجهة، ولا الناس اللي عندهم تطرف خور، ويمشي تيقول لك الاستحلال، ويقولك التعزير، وهاذاك الشي، راه ما عندنا فرق حتى شي واحد.

الدولة تتصدى لا لهذا ولا لهذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

"انتهاكات حقوق الإنسان من طرف بعض رجال السلطة"، هو موضوع السؤال الموجه إلى السيد وزير الداخلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

نود في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن نتناول معكم، السيد الوزير، ظاهرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من طرف بعض رجال السلطة، والتي تؤدي إلى خروج مجموعة من المواطنين في مظاهرات واحتجاجات سلمية، احتجاجا على هاته السلوكات.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم للحد من هاته الانتهاكات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

الجواب على .. أن وزارة الداخلية عندها آليات اللي تتأطر بها، وتواكب بها السلطات المحلية، بما يضمن التزامها وتقيدها بالتشريعات، والمقتضيات القانونية المنظمة للحريات، سواء الفردية منها والجماعية.

مع كذلك، كتبنى منهجية إستباقية تقوم على تحصين مختلف التدخلات التي يباشرها رجال السلطة من كل التجاوزات التي من شأنها المساس بممارسة هذه الحريات، أو الحد من التمتع بالضمانات المخولة قانونا في هاذ الإطار.

كذلك، عند ورود أية شكاية أو معلومات تتعلق بالمس بحقوق وحريات الأفراد، أو شطط في استعمال السلطة، يتم سواء في هاد اللجنة الإدارية، أو لجنة تابعة للمفتشية العامة للإدارة الترابية، من أجل تقصي الحقائق وتحديد المسؤوليات.

كذلك، يتم على ضوء نتائج الأشغال ديال هاذ اللجان اتخاذ الإجراءات التأديبية المنصوص عليها قانونا، في حال ثبوت هذه التجاوزات، ضمن إطار ما تقتضيه قواعد المحاسبة والمسؤولية، علاوة على تفعيل المساطر والمتابعات القضائية المعمول بها عند الاقتضاء.

وتنظن السيد وزير الداخلية اعطى الإحصائيات في إطار مسائلة

سابقة ديال رجال السلطة اللي تم عرضهم على المجالس التأديبية، واللي تم اتخذ، واللي تم في حقهم اتخاذ إجراءات تأديبية صارمة توصل حتى للعزل من سلك السلطة.

وكذلك أنه، من اللي تيتقدموا حالات محددة لوزارة الداخلية، راه تيجروا التحريات اللازمة بشأنها، وكذلك اتخاذ الإجراءات في هاذ الصدد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

إلا أنه نرى الحل ليس دائما زجريا، الحل هو أولا، باش ما نعموش رجال السلطة فيهم واحد العدد كبير اللي كيخدموا في ظروف جد صعبة، وكيخدموا لساعات طوال، لخدمة المواطنين ولخدمة الوطن.

ولكن، هناك بعض رجالات السلطة سامحهم الله، اللي ماعرفناش واش هاذ الضيق اللي عايشين فيه كيفرغوه في المواطنين، وبالتالي خاص وزارة الداخلية، ونحن نعول عليكم السيد وزير الداخلية، باش تكون حاسمة، لأنه هذا، احنا عايشين في بلاد القانون، ومع الأسف، كاينة تجاوزات للقانون في واحد المجموعة ديال المحطات.

التظاهر السلمي والاحتجاج السلمي مضمون دستوريا، مع الأسف، منذ مجيء هاذ الحكومة وهي تمتلك حق المواطنين، حق الجمعيات في التظاهر السلمي، احتجاجا على وضعيتهم.

السيد الوزير المحترم،

إلى ما المغاربة ما حتجوش في وضع اجتماعي اللي مقلق جدا، كلشي ضاغط على المواطنين، الزيادات متتالية في الأسعار، واحد المجموعة ديال أشياء اللي مررتها هاد الحكومة عندها مآسي اجتماعية على المجتمع، وبالتالي إلى ما خرجوش هاذ المواطنين احتجوا، أشنو يمكن ننتظروا؟

ننتظروا ظواهر جديدة في البلاد، هي الناس ولت مواطنات ومواطنين ولوا إحرقوا نفسهم قدام واحد المجوعة ديال المؤسسات، واش بغينا نؤديوا بالمواطنين المغاربة حيث منعهم ميحتجوش، ودستوريا من حقهم احتجوا على الأوضاع ديالهم، أنهم إخرجوا، تخرج لنا مظاهر اللي مكنعرفوهاش مع الأسف.

لهذا المعول عليكم السيد الوزير، أنه رجال السلطة خص في التكوينات ديالهم تكون عندهم ثقافة ديال الممارسة حول حقوق الإنسان، خص الوضع ديالهم من طبيعة الحال خص يتقاد باش يعطيوا المواطنين.

احنا كنطلبوا رجال السلطة يبتسموا في وجه المواطنين، راه المغاربة صبارين، السيد وزير الداخلية، كيصبروا أكثر من القياس، كيبغيوا غير اللي يضحك في وجهم، كيبغيوا غير اللي يعطيهم كلام زوين، كيمكن ما تفكش لهم مشاكلهم، ولكن تمشي لعند كل المؤسسات وتلقى كل الأبواب موصدة، فهاد الأشياء ممكن تشكل خطر علينا.

نفتح قوس بالنسبة للجماعات المحلية، جمعية الأعمال الاجتماعية، عندنا اتفاق في 2007 مبغاش الوزارة تخرجها، عندنا اتفاق.....

النقطة الثانية..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الوقت انتهى السيد المستشار.

لا، ولكن اسمح لي شحال زدتي 30 ثانية، السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

نبدوا بالأخير السيد المستشار، هاذي ديال الأعمال الاجتماعية كنظن بأنه نوفاو بالكلمة ديالنا وبالالتزام ديالنا إن شاء الله، في بداية 2017 إن شاء بإذن الله يتوضع القانون إن شاء الله بإذن الله، هذا اللي كاين.

القضية الأخرى، أنه ما كنظنش بأنه هناك خلاف بيننا على القضية ديال الظروف الصعبة اللي كيعملوا فيها رجال السلطة، وخاصة الآن، هاذي الأولى.

وكلهم يوميا لا الاتصالات ديال المديرية العامة للشؤون الداخلية اللي عندها اتصال يومي مع ذاك الشي، أنهم يحثهم على الصبر وتلبية حاجيات المواطنين، والابتسامة نتمنى أنه كلنا نبتسمو في وجه بعضياتنا كاملين، ماشي غير هما، ماشي غير رجال السلطة.

القضية الأخرى، راكم كتعرفوا بأنه الاعتداءات اللي أصبح كيتعرضوا لها رجال السلطة، وهاذي ظاهرة هنا أتفق مع السي فاتحي، أنه ظاهرة اللي خاصها نتصدو لها كاملين، اللي هضر معه رجل سلطة ولا اللي مشى كيقوم مهام ديال اللي ماشي هو من اختصاصو كاع، ولكن نظرا أنه (c'est une mission d'intérêt général) لوزارة الداخلية كتقوم تمشي للشوارع، تنقي هذا، تدير ذاك الشي اللي ماشي المهمة ديالهم رجال السلطة، ومع ذلك تنقومو بها وذاك الشي، على زعما ذاك بطيب خاطر، ولكن راهم زعما يوميا الاعتداءات، إذا حسبت لك شحال كيعتديوا عليهم راه ماشي معقول، حتى هي خاصها ناخذوها بعين الاعتبار حتى هي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "تفشي ظاهرة البناء العشوائي"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، عرفت العديد من مدن وقرى المملكة تفشي ظاهرة البناء العشوائي، بوتيرة متسارعة، تعود أسبابها الرئيسية لظاهرة الرشوة والفساد الإداري والاستغلال الانتخابي للفئات المحتاجة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير:

ما هي حصيلة عملكم بخصوص الحد من الظاهرة؟

وما هي الإجراءات القانونية والتأديبية التي تعتزمون اتخاذها لمعاقبة المتسببين في تفشي هذه الظاهرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

وزارة الداخلية بمعية قطاعات حكومية أخرى كوزارة السكنى وسياسة المدينة تتساهم في المعالجة ديال إشكالية البناء العشوائي، من خلال اعتماد إستراتيجية تنبني على مقاربة مزدوجة، تهم من جهة احتواء الظاهرة من خلال تصحيح إختلالات الأحياء العشوائية، عن طريق تمويل برامج تهدف إلى تحسين ظروف عيش الساكنة لتسوية الوضعيات التعميرية، وإدماج الأحياء المعنية بالنسيج الحضري، ومن شأن أنه هاذ السياسات تساهم في حصر واحتواء هذه الظاهرة.

التصدي لهاذ الظاهرة كذلك هو من أولويات عمل وزارة الداخلية عن طريق رجال السلطة والأعوان ديالهم، اللي اتخذت واحد المجموعة ديال التدابير، إن على المستوى الوقائي أو التقويمي، من أجل ضمان تقيد مختلف الفاعلين في ميدان التعمير بالضوابط القانونية والتنظيمية المعمول بها للحد من هذه الظاهرة، اللي فعلا تشوه المجال العمراني وتخلق كذلك مشاكل اجتماعية وتتسبب في خلق تجمعات سكنية غير مهيكلة، لا تستفيد من البنيات.

السياسة ديال الدولة وتفعيلا للتوجيهات الحكيمة لجلالة الملك نصره الله وأيده، مبنية كلها على تمكين سكان هذه التجمعات من العيش الكريم في مساكن محترمة ولائقة، وذلك بتفعيل برامج السكن الاجتماعي وتسريع وتيرته وإعادة الإسكان والهيكلة التي تنجز من طرف كل الفاعلين.

التصدي كذلك لهذه الظاهرة هناك عدة دوريات مشتركة بين مختلف المتدخلين، بين وزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات، وزارة السكنى وسياسة المدينة تهدف إلى تعزيز التنسيق بين السلطات الإدارية المحلية والنيابات العامة والمجالس الجماعية والوكالات الحضرية وتسهيل تبادل المعلومات بين هذه الجهات.

هاذ الظاهرة تتابع عن كثب من طرف السلطات المحلية، وكذلك رؤساء الجماعات المحلية الذين يعتبر التعمير من بين اختصاصاتهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الوزير على جوابكم وعلى الشروحات التي قدمتموها.

إلا أن ظاهرة البناء العشوائي اللي كنا تنعرفوه دائما، هو بناء عشوائي أفقي، ولكن اللي هو تيكون في اكتساح الأراضي غير المجهزة.

ولكن الآن بدينا كنشوفوا واحد البناء عشوائي اللي هو بناء عشوائي عمودي، وهذا في السابق، هاذي واحد السنوات كان الزيادة في طابق أولا (retrait)، ولكن دابا رجعنا تنشوفو أن الناس رجعت كتزعم، لأن (le plan) تيكون دار في الأول على واحد عدة طوابق وبداوا تيزيدوا، المراقبين تيشوفوا ما كاينش اللي تيغير هاذ المسائل هاذي.

احنا تنعرفو أن الأسباب ديال البناء العشوائي معروفة، هي الهجرة والنمو ديال السكان وارتفاع الأسعار وكذلك تعدد المتدخلين في ميدان التعمير، ولكن للحد من هذه الظاهرة لابد أن نلجأ لعملية الزجر.

أولا، يجب إحالة الملفات المجزئين السريين المخالفين للقانون على القضاء، وإنزال أشد العقوبات في حقهم.

ثانيا يجب اتخاذ إجراءات تأديبية في حق بعض رجال السلطة والأعوان، وكذلك بعض المنتخبين الذين يخالفون القانون، والناس اللي هما تيقوموا بهاذ المراقبة في بعض الأحيان هما الذين يتواطأون مع الساكنة.

مع كل هذا، فإن المقاربة الأمنية غير كافية، ضروري ما نقومو بواحد المقاربة اللي هي وقائية، لأن المتضرر الأول فهاذ العملية هو المواطن، وكذلك الدولة اللي هي في عملية إعادة الهيكلة تتكون بالنسبة لها جد مكلفة، وهاذ إعادة الهيكلة تيكون واحد التجزئة عشوائية كاينة، تتجي الدولة تتعملها إعادة الهيكلة وتتعطيك واحد النتيجة اللي ما هياش لائقة ولا علاقة لها بالتعمير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

يمكن كاين تواطؤ من بعض الأشخاص هذاك الشي، ولكن غير ما نعمموش.

والدور ديال رجال السلطة، وأنا قلت لك أنا هاذ الشي، أنه يوميا أكثر من 2 الحالات ولا 3 الحالات فيهم اعتداءات عليهم فاش تيمشيو لهدم البناء العشوائي، تيديو معهم القوات المساعدة ويديو معهم أعوان السلطة وهذاك الشي والاعتداءات يومية عليهم في هذا الإطار هذا.

رغم أنه المسؤولية ديال التعمير، راه من اختصاص رؤساء المجالس الجماعية، ورجال السلطة ملي تتجيه الشكاية ديال رئيس المجلس الجماعي راه تيحيلها على الوكيل..

لذلك فكانت الدورية المشتركة بين وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة السكنى أنه التفعيل ديال الشكايات، وأن المحاكم تصدر الأحكام ديالها، لأنه أش تيجرى أنه تتمشي عند الوكيل 500 درهم تنفكو، تيحكم عليه بغرامة 500 درهم وتيخليوا البناية، تيمشي القائد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن والأخير، موضوعه "حماية البطائق البنكية من القرصنة"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

السي عبد اللطيف تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء المحترمين أعضاء المجلس،

السيد الوزير المحترم،

الموضوع يتعلق بظاهرة جديدة وغريبة وأصبح لها تأثير كبير وأصبح لها متضررين العدد ديالهم كيتضاعف، والأمر يتعلق بنشاط ديال واحد الشبكات متخصصة في مجال القرصنة ديال البطائق البنكية الخاصة بالمواطنين المغاربة وحتى الأجانب، الشيء الذي عرض ممتلكاته المالية إلى السرقة.

وهذه العملية هاذي كانوا الناس تيخليو فلوسهم في جيبهم دابا ولاو تيديروهم في البنك وتيعتمدو على البطاقة البنكية باش يمكن ينقص من الحالات أنه يضيعوا لو ولا يتسرقوا لو، اليوم ولاو كيتسرقو له من الحساب ديالو بدون ما يكون هو عارفو، حيث تيمشي للبنك باش يقول لهم راه واضع واحد المبلغ فين هو، تيقول لو راه هزيتيه بالبطاقة ديالك، في الوقت اللي هو ما عمرو وصلها بالبطاقة ديالتو.

إذن هاذه جريمة جديدة وأصبحت كثيرة وبدات كتكاثر وكتعرض الممتلكات ديال الناس للسرقة.

فلهذا نتقدم بهذا السؤال لكم، السيد الوزير، عن ما هي الإجراءات والتدابير الوقائية لمحاربة انتشار هذا النوع من الجريمة؟

هل هناك من تدابير وقائية لهذا الموضوع من أجل حماية ممتلكات المواطنين ومن تقليل من النزاعات في هذا الباب؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فعلا الكثرة ديال المعاملات بواسطة البطاقة البنكية كأداة إلكترونية للوفاء وإدارة النقود، فعلا ساهم في ظهور جيل جديد من الجرائم المرتبطة بالقرصنة، سرقة القن السري واستخدامه في سحب الأموال المودعة بطريقة غير قانونية، مما أدى إلى (فقدان الثقة في المعاملات البنكية)، وتكبيد المؤسسات المصرفية وشركات تحويل الأموال بعض الخسائر هذاك الشئ.

المعطيات الإحصائية اللي متوفرة عند وزارة الداخلية بخصوص مكافحة الجرائم المرتبطة بالبطائق الإلكترونية خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016 هي 16 قضية اللي عندنا اللي تم المعالجة ديالها من أجل النصب والاستعمال التدليسي لمعطيات بطاقة بنكية مملوكة للغير والمس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات وقرصنة معلومات محمية ومشفرة بالأشرطة المغناطيسية الخاصة ببطائق الائتمان البنكي، تم تقديم 29 شخص أمام العدالة من بينهم 3 ديال الأجانب وتم الحجز ديال 120 بطاقة بنكية فارغة و 3 ديال الحواسيب محمولة وأجهزة ومعدات معلوماتية متطورة.

الإجراءات والتدابير اللي واخذتها وزارة الداخلية مع المصالح الأمنية، ووعي منها بهاذ الخطورة ديال هاذ الظاهرة، وكذلك رغبة منها في بلوغ مستوى التحديات التي يطرحها التطور، تم إحداث أربع وحدات على صعيد المملكة تعنى بالجرائم المرتبطة بالبطائق الإلكترونية، المهمة ديالها تتلخص في تجميع وتحليل جميع الجرائم المعلوماتية المرتكبة على الصعيدين الوطني والدولي، كذلك إضافة إلى رصد وتتبع الجرائم الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات وجرائم الإرهاب المعلوماتي، مع إجراءات الحماية التقنية

اللازمة بشأنها.

في نفس السياق، يتم كذلك تتبع الجرائم المعلوماتية، خاصة تلك المرتبطة بشبكات الجريمة المنظمة وجمع وسائل الإثبات الرقمية في مواجهة المشتبه بهم، علاوة على إنجاز الخبرة التقنية على جميع الحواسب من أجل رفع الأدلة الرقمية والإلكترونية بالمختبرات الجهوية لتحليل الآثار الرقمية التي تم إنشائها بكل من الدار البيضاء، مراكش، فاس والعيون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم جزيل الشكر في الحقيقة على هاذ المعطيات القيمة والمهمة اللي تفضلتو بها لأنه فعلا كاين قلق عند المتضررين، وكاين الناس عندهم حيرة فهاذ الموضوع، خصوصا عندما تيتفاجأوا بلي تيكونوا واضعين شي مبالغ مالية لدوايز الزمان، للأمورات ديالهم، حيث تيمشيو تيتفاجأوا بفلوسهم ما كاينينش، تيمشيو للبنكة تيبداو في الإجراءات.

اللي تنبغيو نطلبوا منكم، السيد الوزير، وفي إطار تضامن الحكومي على البحث على شي وسيلة أخرى حتى وقائية بحال شي (sorte d'assurance) شي طريقة ديال التأمين لذوك الناس اللي حطين فلوسهم، يخلصوا شي بركة هما ولا شي حاجة، على الأقل حيث تتوقع هاذ القضية ويبان بأنه السيد ماشي هو يعني بريء ما عندوشاي، على الأقل فلوسو يرجعو لو، والمجرم راه مجرم يدبر راسو، ولكن المجرم غادي يتعاقب ولكن لاخر مشات ليه فلوسو حتى هو يتعاقب، على الأقل تكون ليه شي تاويل لهذاك السيد ولا لهذيك السيدة اللي يمكن لهم يتفكوا من هاذ القضية هذه.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في حدود الوقت المتبقى السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

لا، لا غادي نبلغ الأمنية ديالو للسيد وزير المالية وصافي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على مساهمتكم في هاته الجلسة.

ننتقل الآن إلى قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني، والسؤال الموجه إلى السيد الوزير، موضوعه "الطريقة التي تدبر بها عملية انتقاء التلاميذ من أجل تسجيلهم ببعض المدارس والمؤسسات الخاصة"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

تفضل السي المكاوي، تفضل.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، عندنا في بلادنا اليوم طبعا كل تيعرف مستوى ديال المدرسة العمومية والمشاكل اللي تتعرفها.

من جانب آخر الأسر المغربية طبعا تعطي كل الأولوية، إلى ما قلناش الأولوية رقم 1 للتعليم ديال الأبناء ديالها، وتتقدر تديروا على حساب التكاليف ديال الصحة ديالها، على حساب السكن، على حساب القوت اليومي، لأنها تتشوف لأن التعليم الجيد هو اللي تيضمن المستقبل ديال أولادها.

ولهذا عدد ديال الأسر المغربية تتوجد نفسها مجبرة، تنسطر على هاذ الكلمة ديال مجبرة، اليوم أنها تسجل أولادها في القطاع الخاص.

لكن مع الأسف هاذ الأسر وعدد ديالها كثير كتلقى نفسها أمام عدد ديال الممارسات من طرف هاذ المدارس الخاصة، بدءا من الطريقة ديال التسجيل والانتقائية اللي كاينة حتى الجانب ديال التكاليف اللي ثقيلة على الأسر المغربية.

وبالتالي التساؤل ديالنا اليوم، السيد الوزير، بصفتكم مشرفون على التعليم، قطاعه العام والخاص، بغينا نعرفو واش كاين شي تدابير وشي إجراءات في إطار المراقبة والتتبع والتقييم ديال العمل ديال المدارس الخصوصية، باش تضمنو أنها تتقوم بالدور ديالها الأول اللي هو التعليم ديال اولاد المغاربة ماشي يطغى عليها الجانب ديال الربح والجانب المادي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد برجاوي الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيدات والسادة المستشارون،

السيدات والسادة الوزراء،

كنشكر السيد المستشار على هاذ السؤال الذي سبق أن أجبت عنه في مناسبة سابقة.

فالتسجيل في قطاع مدارس القطاع الخاص، فعلا هناك بعض المدارس تلجأ إلى عملية الانتقاء لأن الطلب يتجاوز عدد المقاعد الممكنة أو الطاقة الاستيعابية لهاذ المدارس الخاصة، ثم لأنه هناك رغبة لمجموعة من الآباء في تسجيل أبنائهم بمؤسسات معينة لأنها تتوفر على مواصفات معينة وعلى موقع جغرافي يناسبهم وجودة الخدمات كذلك.

بالنسبة لتكاليف التمدرس فهي تخضع للعرض والطلب ولنوعية الخدمات المقدمة، والوزارة من خلال القانون 06.00 المنظم للنظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي لا تتوفر على الصلاحية القانونية للتدخل في تحديد الثمن.

لذلك، فهاذ الأمر يبقى خاضعا للعرض والطلب، ولكن مع ذلك الوزارة قامت ببعض الإجراءات تتمثل في إصدار مقرر بشأن اعتماد دفتر التحملات المتعلق بفتح أو توسيع أو إدخال أو تغيير على مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، وألزمت هذه المدارس بإخبار المعنيين بالأمر بطبيعة الخدمات المقدمة وإطلاعهم على تفاصيلها، بمعنى الإخبار والإعلام المسبق على كل الخدمات وعلى شروط القبول وكذلك المقابل.

ثم كانت هناك مذكرة وزارية لمديري الأكاديميات تحث أصحاب مؤسسات التعليم الخصوصي على نهج سياسة الشفافية في علاقتها مع الأسر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير.

في البداية فاش تكلمت على أن الأسر مجبرة، يعني أنه إلى خلينا الأسر قبالة هاذ المشكل، اللي قلتو، ديال العرض والطلب كاينة إشكالية عند الأسر، لأن ما عندهاش الاختيار.

ثم فاش تكلمتو على أن الانتقائية لأنه ما كاينينش الأماكن كافية في بعض المدارس.

اسمح لي السيد الوزير في عدد ديال المدارس ماشي هذا هو الإشكال، الإشكال هو أنه هاذ الناس تيبغيو يدخلوا التلاميذ اللي فواحد المستوى جيد باش في الأخير ديال السنة تكون عندهم النسبة ديال النجاح ديال 100%، لأن هذا هو المعيار الوحيد اللي تيبغيو يديروا به التواصل مع الأسر، باش يقولوا هاذ المدرسة راها مزيانة ولا ماشي مزيانة، إذن خاصهم يختارو هما أحسن التلاميذ اللي عندهم مستوى باش يدخلوهم.

وكاينة أسر اللي اليوم في مشاكل، راه طرحنا السؤال من خلال واقع، أسر كتمشي كتنتقل من منطقة لمنطقة ولا من مدينة لمدينة كيمشي للمدرسة اللي قريبة لو للسكن كيختاروا لو واحد الطفل ولا جوج والآخر كيقولوا لو هذا ما ناخذوهش، وتيبقى في إشكالية كبيرة جدا.

إذن إلى ما كانش واحد الضوابط لهاذ بما فيها التكاليف ديال هاذ المدارس، إلى ما كانش واحد الضوابط كتفرضها الوزارة وخلينا هاذ المجال حتى هو للعرض والطلب في التكوين وفي الانتقاء وفي التكاليف، فراه احنا كنوضعو الأسر المغربية أمام صعوبات كثيرة جدا في المستقبل ديال الأيام.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد المستشار،

مع ذلك الإضافة للإجراءات التي أشرت إليها هناك مشروع مرسوم أخذ مساره يتعلق بمفهوم المدارس الشريكة، والذي سيمكن من خلق قنوات للتعاون والتواصل ما بين الدولة ووزارة التربية الوطنية والقطاع الخاص.

وهذا المشروع مرسوم هو يتضمن دفتر تحملات يمكن على أساسه التوافق على مجموعة من الضوابط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى قطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك ولكن يتضح أن..

سوف تقوم بالإجابة عن الأسئلة الموجهة للسيد وزير التجهيز ؟

شكرا.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك وموضوعه الطرق القروية، تفضل السيد.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

بالرغم من المجهودات التي قامت بها الحكومة في مجال توسيع الشبكة الطرقية وخاصة بالعالم القروي، فلا تزال بعض الجهات تعاني فيها النساء

الحوامل من الوصول إلى المستشفيات والأطفال إلى مدارسهم، خاصة في فصل الشتاء، حيث تبقى بعض القرى والدواوير في عزلة تامة.

الأمر الذي يجعلنا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي إستراتيجية الحكومة لفك العزلة عن العالم القروي، خاصة أن المناطق المتضررة من فيضانات السنة الماضية؟

وما هو تصور الحكومة في تحديد أولويات كل إقليم من الشبكة الطرقية؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية، نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أشكركم السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

كما تعلمون وكما قلتم في سؤالكم، الحقيقة في هذا المجال هذا يمكن أن نقول أن المغرب يعني حقق إنجازات مهمة للغاية من خلال البرامج الوطنية للطرق القروية والمسالك القروية، الشبكة الآن الطرقية المصنفة كتبلغ 57.334 كيلومتر.

لاشك أن، كما قلتم، هناك بعض المناطق مازالت تعاني من الخصاص، ولذلك تم وضع واحد البرنامج هو الذي ورد في سؤالكم، برنامج طموح بواحد الغلاف مالي مهم للغاية أكثر من 36 دالمليار ديال الدرهم، غادي تنجز بشراكة ما بين الوزارة، وزارة التجهيز، وزارة الداخلية من خلال العمالات، يعني وقعت الاتفاقية وهذا بأمر من صاحب الجلالة مع العمال والولاة والمجالس المنتخبة.

وزارة التجهيز والنقل كتتحمل كل ما يتعلق بإعادة تأهيل الطرق المصنفة، وهذا التحمل فيه واحد المبلغ أكثر من 3.5 مليار درهم، جزء منه تسجل في الميزانية الحالية ديال 2016.

التكلفة الإجمالية ديال هاذ البرنامج هو 36 مليار درهم، الأقاليم المستفيدة هما 73 إقليم، 859 جماعة قروية و7761 دوار.

لاشك أن غادي يشمل مختلف هذه الدواوير اللي أشرت لها، وتتعرفوا كذلك هناك بالإضافة للبرنامج الطموح ديال تنمية العالم القروي ديال 55 مليار ديال الدرهم هذا غادي يلعب كذلك دور كبير فيما يخص فك العزلة، وأعني هذا أمر لا يتجادل فيه اثنان، المغرب واحد موحد خاص جميع المغاربة يشعروا بأنهم ينتمون إلى الوطن وكيستفدوا من التجهيزات التحتية، ولكن ضروري خاص كل واحد يدير مجهود الله، لا الجماعات الترابية ولا الوزارات المعنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة كنت كنتمنى أن السيد الوزير يكون حاضر، ولكن ما كنقصوش من الحضور ديال معالي الوزير اللي جاوب.

ولكن في الحقيقة أنتما تتهدرو أننا نكونو جميعا سواسية فيما يخص العدالة المجالية، إلا أنه تنلقاو هاذ الجهة ديال درعة - تافيلالت فيها واحد الخصاص كبير، معالي الوزير.

وكان لنا لقاء مع السيد الوزير، بكل أسف، كان تعطى لينا وعود في الوقيتة دالفيضانات ديال 2014، وكذلك الفيضانات اللي فاتت.

عدة طرقات، كاين بعض المناطق اللي تسدات الطريق لمدة 15 يوم، 20 يوم، ولولا التدخل ديال الإخوة ديال السلطات لبقاوا الناس كما هما، غادي نعطي الطريق ديال السكورة حتى لتوندوت، وتودنوت حتى لإيمي نولاون.

هاذ المنطقة ديال ايمي نولاون اللي دائما مقطوعة، ودائما عندها وعود أنها غادي تحل هاذ البلاصة، هاذ المنطقة هاذي. ولكن ما كاينش الجواب.

كذلك، عندنا المنطقة الأخرى ديال تلوات، وتيديلي، وإغرم، وهاذ المناطق كلها جات حدا تيشكا.

وهاذ الناس هاذو 15 يوم، 20 يوم ما كتلقاش حتى الناس دالإخوان دالسلطات، كيبغيوا يتدخلوا، حتى (hélicoptère) فين تنزل ما كتلقاش فين تنزل باش تعطيهم غير المواد الغذائية.

وكانت الوعود كانت كذلك وعود من الإخوان ديال التجهيز على أساس أنه على الأقل يكون واحد (le parc) ديال هاذ (les engins) للفك ديال هاذ الطرق هاذو للناس باش يلقاوا يدوزوا لا للقرايا ولا للصحة ولا لأي حاجة.

فالجواب ديالكم، السيد الوزير، بالنسبة ليا أننا نكونو سواسية بكل صراحة، وبكل أسف، ما كنبغيوش نقولوها، وما كنبغيوش نقولو بأنه راه احنا ماشي سواسية.

هذا إحساس حقيقي، أنه لحد الآن الطرقات ديال المنطقة كلها معزولة، وكان لنا لقاءات مع السيد الوزير عدة مرات، كنتمناوا أنه يتفهم، ويطلق لينا هاذ الطرقات ديال هاذ الثلاثة دالبلايص اللي الناس كتبقى 20 يوم إلى مدة شهر.

باراكا، لا خزامة، ولا سيروا، ولا جميع هاذ الجماعات اللي هي كلها بالجانب ديال الجبال.

وبالتالي، هاذ المنطقة اللي هي جبلية، كنتمنى أنها تلقى راسها فهاذ الصندوق ديال 55 مليار، باش على الأقل تجاوب على هاذ الخصاص اللي كاين.

وكنتمنى عاود ثاني ما تمشيش لبلاصة أخرى، ونبقاو عاود ثاني دائما في (la liste d'attente)، وهذا مشكل اللي كنعانيوه دائما.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية، نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

فقط لأجيب بسهولة السي المستشار، ما غاديش ندخل معك في..

أنا كنظن السيد الوزير، إلا عطى وعود، غادي يلتزم بها، ربما راه كاين جدولة فيما يخص، ولكن راه غادي نبلغو هاذ المطالب ديالك باش الحقيقة، من وعد بشيء فليقم بالواجب، ما يمكنش يعطي وعود هكذاك.

وأظن أن، السيد الوزير، غادي يستجب للمطالب ديالكم حتى في حدود الإمكانيات المتوفرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني، موضوعه "تفويت بعض الشركات الكبرى لبعض الخدمات عن طريق المناولة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم السؤال.

السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عدي شجري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

السؤال ديالنا كيتمحور حول تفويت بعض الخدمات عن طريق المناولة في السؤال التالي:

نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تتخذونها من أجل محاربة ظاهرة تفويت بعض الشركات الكبرى، جزء من أشغال صفقاتها مع الدولة لمقاولات غير مؤهلة، دون مراعاة مقتضيات القانون الجاري به العمل في مجال المناولة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية، نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بداية تنشكر السيد المستشار على وضع هذا السؤال فيما يخص اللجوء إلى المناولة.

وكما تعلمون، هي هاذي ظاهرة تستعمل على نطاق في بعض الأحيان، نطاق واسع ولكن نطاق مقنن، وذلك ماشي خارجا للقانون، طبقا للمادة 158 من المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية.

بالطبع، هذا حينما تكون المقاولة اللي كتشتغل في المناولة كيخصها تحترم جميع المقتضيات القانونية.

في حالة ما إلا ما كانش الاحترام، كما قلت، ربما إلا كانت هناك حالات، فالوزارة ولا جميع السلطات الحكومية اللي كتلجأ لهاذ الأسلوب ديال المناولة، خاصها تتخذ الإجراءات اللازمة، إما بوضع حد للصفقة أو كل الإجراءات الضرورية حتى تمر الأمور في أحسن ما يرام، بما فيها لا المواصفات التقنية ديال الورش ولا احترام، وهذا كنعيشوه كذلك، احترام الحقوق ديال الناس العاملين في هذه الشركات ديال المناولة.

لاشك أن هناك تجاوزات ولكن خاص القانون يكون حاضر، والضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه بعدم احترام القانون والمقتضيات القانونية، احنا دولة القانون ماشي دولة ديال السيبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

فعلى كل حال بقدر ما كنثمنو المجهودات اللي تتقوم بها وزارة التجهيز والنقل فيما يخص التأهيل وفيما يخص التصنيف ديال المقاولات، بقدر ما التخوف ديالنا أن هاذ التأهيل وهاذ التصنيف ما غاديش تكون عندو معنى إذا إستمرنا في هاذ الظاهرة، علاش؟ علاش تنديرو التصنيف وتنديرو التأهيل ديال المقاولات؟ تنديروها لثلاث أسباب أساسية:

أولا، هو الحفاظ على الجودة، كيفاش، السيد الوزير، واحد المقاولة اللي هي مصنفة واللي أخذت صفقة في ظروف معينة تتفوت واحد المقاولة

اللي ما مؤهلشاي، كيفاش غادي نحافظو على الجودة؟ والدليل هو ما لاحظنا، هو ما رأينا جراء الأمطار الأخيرة، واحد العدد ديال المنشآت الفنية تقلعات، وملي بحثنا في الخرسانة باش تصاوبوها تنلقاوا فيها الحجر، تقريبا ديال 5 كيلو، إذن هذا مشكل.

كذلك، فيما يخص حقوق العمال، كيفاش واحد المقاولة ما مأهلاش وفي بعض الأحيان كشخص ذاتي ما عندو حتى المقر ديال المقاولة، كيفاش غادي يحافظ على الحقوق ديال العمال؟ كيفاش غادي يؤدي الواجب ديال الضمان الاجتماعي؟ فبالأحرى يعني باش يضمن السلامة في الورش، هذا إشكال.

كذلك المنافسة، ملي تنديرو التصنيف وتنديرو التأهيل، تنديروها على أساس أنه نحافظو على المنافسة الشريفة، هذا تيخلق مشكل ديال المنافسة، لأنه واحد السيد اللي تياخذ المرشي على أساس أنه يخدم هو تيدير أثمنة على هاذ الأساس، ولكن الآخر اللي عوال على واحد المناولة بواحد الطريقة غير مشروعة من طبيعة الحال غادي يدير هاذ، إذن المنافسة الشريفة ما تتبقشاي.

فكخلاصة أحنا ماشي ضد المناولة، ولكن هاذ المناولة هاذي خاصها دار طبقا للقوانين الجاري بها العمل، باش نحافظو على الجودة في الأوراش ديالنا ونحافظو على الحقوق ديال العمال ديالنا ونحافظو على المنافسة الشريفة، اللي من أجلها يعني الإدارة والدولة تدير المجهودات باش هاذ المقاولة يعني تأهل وتصنف وباش يكون واحد النظام في المهنة، باش ما يكونش واحد النوع ديال الفوضى وواحد النوع ديال عدم مراعاة القوانين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية، نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

هو السيد المستشار المحترم، وأنا أعرف أنكم رجل المهنة وتعرفون جيدا الموضوع.

أولا بعد هاذ الشي ديال التفويت أو يعني (la sous-traitance) ما خاصوش يفوق 50% من الصفقة من جهة.

من جهة ثانية ما خصوش يشمل الجانب الرئيسي في الصفقة، يعني بعض القضايا ثانوية، هذا من جهة.

من جهة ثانية، انطلاقا من التجربة أن لما تتكون حقيقة شركة كبيرة تتحصل على الصفقة تتحرم ذاك الشركات الصغرى، فذاك الشركات الصغرى شي مرات تتشتغل لو ما كانش هاذ المناولة باش يمكن لها تتشتغل وتخدم مجموعة ديال العمال، ما يمكنلهاش..، لأن المنافسة ما يمكنش تحصل على الصفقة.

ولكن من خلال، عدة أمثلة في المغرب، شركات كبرى تتشغل بعض الشركات الصغرى في إطار المناولة هاذ الشي اللي كيجعل أن هاذيك الشركات تتبقى قائمة الذات.

فهو خاص الأمر بوجهين، كاين الوجهة اللي قلت وهذا متفق معك، ولكن هاذ الوجهة كذلك ديال الإيجابي، كاين الوجه الإيجابي والوجه السلبي، أحنا خاصنا نحاربو الوجه السلبي بدون شك وأنا معك، إلى كانت حالة بعينها كما قلت هاذ الشي خاصو يتفتح فيه تحقيق، إلى غير ذلك، ويتوضع الملف أمام الوزارة الوصية باش تدير التحريات اللازمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وموضوعه "تسهيل المساطر وتجويد الخدمات المقدمة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد أحمد أحميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله تعليماته السامية من أجل إعطاء الاهتمام بالجالية المغربية المتواجدة خارج أرض الوطن ثم عند عودتهم إلى أرض الوطن، وكذلك فيما يخص إعطاء كذلك الأهمية في التسهيل ديال المساطر الإدارية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم في هذا الباب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحت السيد الوزير قبل ما تاخذو الكلمة، في إطار نقطة نظام، السيد رئيس الفريق طلب نقطة نظام، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

قبل السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، راه كاين وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

السيد رئيس الجلسة:

في بداية الجلسة، السيد الرئيس، السيد الأمين في المراسلات اللي قرأ هناك إخبار نؤكد على أن السيد الوزير ديال الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد يتعذر عن الحضور لارتباطه بنشاط ملكي، هاذ الشي راه تقال في بداية الجلسة السيد الرئيس.

السيد الوزير تفضل للإجابة على السؤال، معذرة.

السيد وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية، نيابة عن السيد أنيس برو الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم.

هو الحقيقة كيحظى بالحالية والراهنية نظرا لبداية في عودة إخواننا المغاربة المقيمين بالخارج.

الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج قامت بعدة إجراءات، أذكر منها ما يلي:

أولا: إطلاق البوابة الإلكترونية الجديدة للوزارة، والتي تتضمن دليلا للمساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولا لدى أفراد الجالية المغربية بالخارج؛

ثانيا: التنسيق مع عدد من الإدارات والمؤسسات العمومية قصد تطوير الخدمات عن بعد، بما فيها التطبيقات على الهواتف واللوحات الذكية؛

ثالثا: تتبع التفعيل الإيجابي لمنشور السيد رئيس الحكومة الصادر بتاريخ 20 يوليوز 2015 الرامي إلى إحداث شباك خاص بالمغاربة المقيمين بالخارج؛

رابعا: السهر على تنفيذ توصيات اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، في عدد من القضايا اللي كتخص مغاربة العالم، ولاسيما المتعلقة بتبسيط المساطر الإدارية وتجويد الخدمات، هذه اللجنة بالطبع غادي تعقد الاجتماع ديالها غدا إن شاء الله تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة؛

خامسا: العمل في إطار لجنة تضم عدة قطاعات حكومية تنكب على معالجة الإشكالات القانونية التي تعترض قضاة التوثيق والعدول العاملين في إطار خطة العدالة بسفارات وقنصليات المملكة بالخارج، خاصة تلك المرتبطة بالزواج والطلاق وكفالة الأطفال المهملين، إلى غير ذلك من القضايا؛

سادسا: سيتم الشروع في تفعيل اتفاقية التهميشية (Apostille) والتي بمقتضاها ستناط بالسلطة المحلية تحت إشراف ولاة وعمال صاحب الجلالة مهمة المصادقة على الوثائق الصادرة عن السلطات المغربية الموجهة للخارج؛

سابعا: اعتماد السجل الإلكتروني في مجال التسجيلات في الحالة المدنية في أفق تقوية البنية المعلوماتية، حيث تم إطلاق أول تجربة لتضمين رسوم الحالة المدنية على دعامة الكترونية؛

ثامنا: اعتماد الديمومة طيلة أيام الأسبوع، ماشي يعني يلبيوا الحاجيات ديال المواطنين ديالنا، ومع مرونة الخدمات وتبسيط الإجراءات الإدارية؛

وأخيرا، إبرام اتفاقيات مع عدد من المؤسسات الوطنية والقطاعات الحكومية، بهدف تحسين الخدمات الإدارية المقدمة.

تلكم هي، السيد المستشار المحترم، الإجراءات الأساسية التي تقوم بها وزارة الجالية والهجرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم في إطار التعقيب، السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد أحميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كلما اقترب الموسم ديال العطلة الصيفية لرجوع هؤلاء إلى أرض الوطن، ونسمع بأن هناك لجان ولجنة، ولكن هاذ المواطنون يطالبون بالملموس، السيد الوزير، خاصهم الملموس، السيد الوزير، واحد الحاجة، لأن الإدارة في اتجاه والمواطن في اتجاه آخر.

يجب أن نعي جيدا بأن، السيد الوزير، غالب ديال هاذ المواطنين يلجأون إلى بيع عقاراتهم للرجوع إلى أرض المهجر.

علاش السيد الوزير؟ لأن تدني ديال الخدمة ديال الإدارة، هاذ الشباك الوحيد اللي كتقولوا أشمن نتيجة ديالو اللي كيعطي؟

المواطن مقيم بالخارج كيجي غيبني الدويرة ديالو في التجزئة ما كيبنيش في العشوائي، ولكن باش غادي يحصل على ذيك الرخصة كيخصو الوكالة الحضارية، خاصو الجماعة الحضارية، خاصو الوقاية المدنية، خاصو، خاصو الرأي ديال العمالة ولا ديال الولاية، إلى غير ذلك.

أين هي المسطرة؟ بالله عليكم السيد الوزير، واحد الحاجة، واش باقي بأن شي دولة بحال المغرب بأن ملي كتدخل بالسيارة بأن خاصك الورقة خضراء، وملي كيكون راجع بأن الديوانة كتطبع له، ولكن ما كيزولهاش من (l'ordinateur) كيبقى ذيك المواطن عالق لسنوات؟

واش عندكم شي تطوير ديال هاذ الإدارة وكذا، اللي كتقولوا بأن غادي تخدموا شي مسائل إلكترونية، الكاميرات وكذا، بأن السيارة دازت، دابا أوروبا بأن ما كاينش الحدود بين الدولة ودولة.

هناك واحد الحاجة، هناك واحد الجالية، عدد كبير اللي كيبغيوا يقريوا ولادهم في البلاد ديالهم، ولكن ملي كيجي كيدوز شهرين، ثلاث أشهر كيندم، وكيخصو يرجع في حالتو، علاش؟ لأن الإدارة ما كيجبرش التعامل.

أين هي الصحة؟ هي سبحان الله كاينة إدارة في الدولة المقيم بها، كاينة القنصلية، ملي كيمشي للإدارة ديال البلد المقيم به مع الإدارة ديال القنصلية

فرق كبير بين العقلية ديال المغرب خدامة في ذيك القنصلية.

وكنقولو، السيد الوزير، بأن العام زين، هاذي سنين واحنا كنسمعو العام زين، ولكن إلى حد الآن بأن المستثمر المغربي، بكل صراحة المهاجر المغربي بقى كيشوف بأنه عندو الراحة في البلد الثاني، وما عاملش الثقة في البلد ديالو.

ولهذا، السيد الوزير، بغينا للأسف لأن احنا ما كنحملوش المسؤولية للوزارة ديال.. لأن فيها المتدخلين، فيها الضمير ديال الإدارة الترابية، فيها الجمارك، فيها التعسف، فيها واحد الحاجة، لأن المواطن ملي كيوصل للديوانة بحال اللي تتقول ماشي للكوميسارية في واحد الوقت، أما حتى الكوميسارية دابا راه فيها واحد النوع ديال التعامل، مع العلم بأن ملي كيدوز وكيقطع واحد العدد ديال الدول في راحة تامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير تفضل للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية نيابة عن الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

أنا بالطبع، السيد المستشار، في كلامكم واحد الجزء يعني فيه الصواب، ولكم ليست الصورة بتلك المسودة، سوداء إلى هذه الدرجة، كاين تحسن، ما يمكناش نكروه، كاين تحسن.

ربما خاصنا نديرو أكثر، ولاشك أن الإخوان ديالنا كيستاهلوا كل خير، ولكن كاين تحسن في الإدارة، ما نخوفوش الناس بهاذ الشكل هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهى الوقت السيد الوزير.

إلى سمحت السيد الوزير، ننتقل إلى السؤال الأخير الموجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه "تأخر المراسيم التطبيقية للقانون 84.11"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هاذ السؤال ما فيهش التخويف، هاذ السؤال فيه استفسار.

عندنا واحد القانون في 2011 خرج، 84.11 يعني دازت دابا 5 سنين، ما بغيتوش تطبقوه، يتعلق الأمر بنظام الحماية الاجتماعية، الضمان الاجتماعي ديال السائقين المهنيين.

واش ما عندكمش إمكانيات؟ واش مشغولين بحاجة أخرى إلا هاذ الموضوع ما مشغولينش به، يعني 5 سنين راه بزاف السيد الوزير، أقنع المهنيين وأقنع المغاربة علاش 5 سنين ما بغيتوش تطبقوا هاذ القانون وأنتما اللي جبتوه للبرلمان ماشي البرلمانيين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما قلتم بالطبع هناك القانون، كان مقترح قانون تقدمت به واحد 5 فرق برلمانية في مجلس النواب وتم النشر ديالو في الجريدة الرسمية بتاريخ 24 نونبر 2011، يهم كما قلتم يعني تطبيق الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية لفائدة العمال الطرقيين، ممهني الطرق، أساسا سائقي السيارات اللي عندهم رخص، اللي عندهم.

بالطبع تم من بعده مباشرة، هذا مقترح قانون كان ضروري الأجرأة ديالو، كيفاش، بأي صيغة؟

تكونت لجنة بين وزارية، لجنة تقنية عهد إليها إخراج المراسيم والإعداد، أولا هذه اللجنة خلصت إلى ما يلي:

هناك مشروع تعديل القانون 65.00 المتعلق بمدونة التغطية الصحية الأساسية، كانت هناك 3 مشاريع مراسيم تطبيق القانون اللي كينص عليها القانون.

كانت كذلك إدخال تعديلات على مدونة السير وعلى بعض النصوص التطبيقية.

ولكن هاذ العمال الناس اللي شاغلين في الطرق ما عارفينش أسمو هي المداخيل ديالهم، شحال خاصهم باش يقدو يساهموا؟

لذلك لجأنا مع وزارة التجهيز والنقل إلى مكتب ديال الدراسات قدموا المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، يوم فاتح يوليوز غادي يقدموا لنا النتائج النهائية، هناك بعض القضايا أساسية، عاد عرفنا العدد ديالهم، شحال هما، ما كانوش معروفين، عرفنا القدرة ديال الاشتراك، بشحال يقدرو يشتركوا، أشنو النوع ديال المنتوج، وعرفوا مختلف الشرائح.

الآن الصورة بدأت تتضح، ولاسيما جا قانون جديد راه محال على مجلس المستشارين وهو ديال تعميم التغطية الاجتماعية والتغطية الصحية على كل الفئات المستقلين، بما فيهم هؤلاء العمال المهنيين ديال النقل.

فاحنا متفائلين أننا سنشرع قريبا بمجرد أن الصورة متضحة، أصبحت واضحة، باش نبداو بهذا، يعني ما نبقاش نقول لك باش، احنا نكونو

ملتزمين، ما نبقاش نقول لك واش عام ولا 3 أشهر ولا 4 أشهر، ولكن راه الإرادة كاينة والعمل مستمر، ويمكن إذا كاينة مناسبة نعطيك كاع الدراسة اللي قمنا بها باش تعرف فين وصلنا بالضبط.

فكن مطمئن، السيد المستشار المحترم، وكن كذلك متأكد أن مثل هذه الأمور معقدة للغاية، راه لما بدينا غير مشكل ديال العمال المنزليين، 2006 راه احنا في 2016، الحكومات تعاقبت، حكومتين ولا 3 د الحكومات ومازال ما خرجناش من النفق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

احتراماتي السيد الوزير.

أنا ما اقتنعتش، السائقين المهنيين ماشي عمال الطرق، السائقين المهنيين ما عرفتش واش قنعتيهم، ولكن أنا متأكد إلى حد بعيد أنك ما قنعتيهمش.

باش نبرروا بكون أن الأمور معقدة، عندها تفسير واحد، هي أن الحكومة فاشلة في تدبير الملفات اللي كنهم المغاربة، علاش؟ لأن جميع الملفات معقدة، جميع الملفات معقدة.

حين يبرر السيد الوزير المحترم عضو في حكومة محترمة عجزها وفشلها في تدبير الملفات .. بدعوى أن الملف معقد، فأعتقد هذه هي اللامسؤولية بعينها، يعني حكومة لا مسؤولة، الأمر يعني 250.000 مواطن مغربي، يعني 250.000 ألف أسرة مغربية اللي محرومين من الضمان الاجتماعي.

وأنا غير سمعت في الحقيقة السيد الوزير قال أودي راه درنا لجنة بين وزارية، راه إمتى بغاوا يقتلوا شي حاجة تيديروا لها اللجنة، غير سمعتو قال درنا اللجنة عرفتو إلا قاتلين هاذ الملف، وهذا تفسير واضح على العجز ديال الحكومة لإصدار المراسيم في ظرف 5 سنين، ودابا باغي يصدرها في 3 أشهر، وأنا عارف ما غاديش يصدروها في 3 أشهر، لأنه منشغلين بأمور أخرى ماشي بالقضايا اللي كنهم المستوى المعيشي وماشي بالقضايا اللي تهم الكرامة ديال المواطن المغربي في العيش ديالو، والكرامة آشنا هي؟ أشنو العنصر الأساسي فهاذ الكرامة؟

هو التغطية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، باش يعيش مرتاح فأي أسرة، الآباء والأبناء خاص ضروري الحماية الاجتماعية ديالهم، إذن فهاذ الدراسة اللي تيذاكر عليها السيد الوزير.

أنا سمعت هاذي دابا واحد 3 أشهر، كنا درنا واحد يوم دراسي هنا تحت القبة في مجلس المستشارين، جاء واحد المسؤول من الحكومة وقال لنا أودي راه الدراسة واجدة غير خاصنا نعلنو عليها.

إذن فمكنتيقوش في الوعود ديال الحكومة، لأنه أثبتت ما مرة أنها وعود كاذبة باستمرار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود، ما بقى لكش بزاف، ولكن نعطيوك واحد..

السيد وزير التشغيل والشؤون الإجتماعية:

لا، غير باش السيد المستشار المحترم، الحكومة ما عندها حتى شي شغل آخر من غير تطبيق البرنامج ديالها.

وتنشتغلو بدون ما اتهامات ووعود كاذبة ولا ماشي كاذبة.

أجي عندي نعطيك، لأن الملف معقد، هاذ الشي فيه اللعب ولا آلسيد المستشار، معقد لأن خاصو الديمومة، ما يمكنش الإنسان يغامر فيه..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

أشكركم على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.